

تخفيض توقعات النمو العالمي في ظل تزايد الرياح المعاكسة

الإصدار الأخير من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي فرصة مناسبة لإعادة النظر في التوقعات العالمية وإعادة تقييمها، في ضوء التقلبات الكبيرة التي شهدتها الأسواق في الآونة الأخيرة وتزايد التوترات التجارية. في هذه المقالة، نناقش العوامل الرئيسية التي ساهمت في مراجعة وتخفيض توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد العالمي.

أولاً، يرتبط العامل الرئيسي وراء مراجعة التوقعات العالمية بتزايد الخلافات التجارية وعدم اليقين الذي تمثله لكل من المستثمرين والمستهلكين. ومن المتوقع أن يؤدي تصاعد التوترات الجيوسياسية واضطراب السياسات إلى إضعاف حجم التجارة والإنتاج عبر الحدود، لا سيما في البلدان التي تعتمد على استراتيجيات النمو المدفوعة بالصادرات. وقد شهدت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصادات الآسيوية كثيفة الاعتماد على التجارة، والتي تُعتبر مقياساً للنشاط التجاري العالمي، تدهوراً حاداً. وعلى نطاق أوسع، من المتوقع أن يتوسع حجم التجارة العالمية في السلع بنحو 1% فقط هذا العام، أي ربع المتوسط السنوي للعقدين الماضيين. ونظراً للدور الذي تلعبه التجارة كمحرك للنشاط الاقتصادي، فإن ضعف أدائها هذا العام سيشكل عبئاً على النمو العالمي.

ثانياً، من المتوقع أن يكون تأثير الصدمة واسع النطاق عبر المناطق الجغرافية ومجموعات الدول. في الاقتصادات المتقدمة، كانت الولايات المتحدة أكثر عرضة لتخفيض التوقعات، حيث يُتوقع حالياً تباطؤ معدل نموها إلى 1.8% هذا العام، أي أقل بنقطة مئوية كاملة عن أداء العام الماضي. ومن المتوقع أن تتأثر الولايات المتحدة، وهي بؤرة عدم اليقين السياسي، بشكل كبير حتى إذا كانت الحصة الإجمالية للتجارة من الناتج المحلي الإجمالي صغيرة نسبياً. ومع ذلك، نظراً للتعريفات الجمركية الشاملة التي ترفضها والتدابير المضادة من الدول الأخرى، فإن نسبة كبيرة من إجمالي واردات وصادرات البلاد ستتأثر بشكل مباشر. وشمل تخفيض التوقعات الدول المتقدمة الأخرى أيضاً، بما في ذلك منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة. ونتيجة لذلك، من المتوقع الآن أن يتباطأ النمو في مجموعة الاقتصادات المتقدمة، التي تمثل 40% من الاقتصاد العالمي، إلى 1.4% هذا العام.

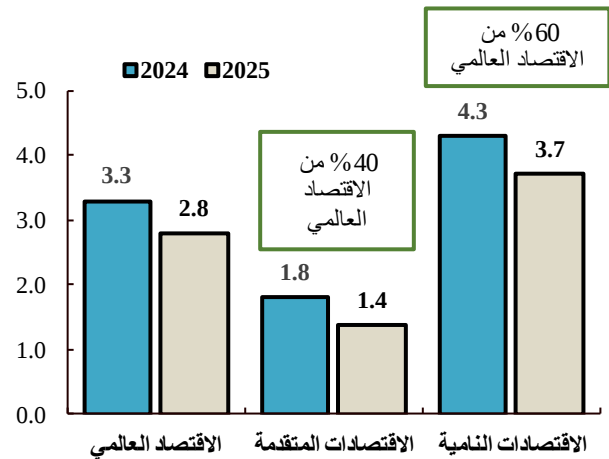
كما من المتوقع أن يتراجع النمو في الاقتصادات النامية، حيث سينخفض معدل النمو إلى 3.7%. ضمن هذه المجموعة، تشير التوقعات الحالية إلى تباطؤ في الأسواق الناشئة والنامية في آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب

في بداية العام، أشارت التوقعات العالمية إلى استقرار النمو الاقتصادي، وسط تفاؤل حذر. وشملت العوامل المؤاتية استمرار تيسير السياسات النقدية من جانب البنوك المركزية الكبرى، ومرونة معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، والتعافي الدوري في منطقة اليورو والصين، مع امتداد التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد العالمي. كان من المتوقع في بادئ الأمر أن يظل النمو في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية ثابتاً، بمعدلات مماثلة لتلك المسجلة في العام الماضي، مما يعزز معدل النمو الاقتصادي العالمي البالغ 3.3%.

ولكن أجواء التفاؤل والمعنويات الإيجابية السائدة في السوق بدأت تتحول بشكل ملحوظ في شهر فبراير، مع شروع الإدارة الأميركية الجديدة في تنفيذ أجندة جريئة لتغيير السياسات، وما ترتب على ذلك من تداعيات كبيرة على مشهد الاقتصاد الكلي العالمي. في الواقع، بعد حالة عدم اليقين بشأن التجارة التي أحدثتها الولايات المتحدة بعد ما يُعرف بـ "يوم التحرير"، انخفضت توقعات النمو بشكل كبير. فالمعدل المتوقع حالياً لهذا العام (2.8%) أقل بكثير من التوقعات الأولية، والمتوسط الطويل الأجل (3.5%) للفترة 2024-2024.

توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي

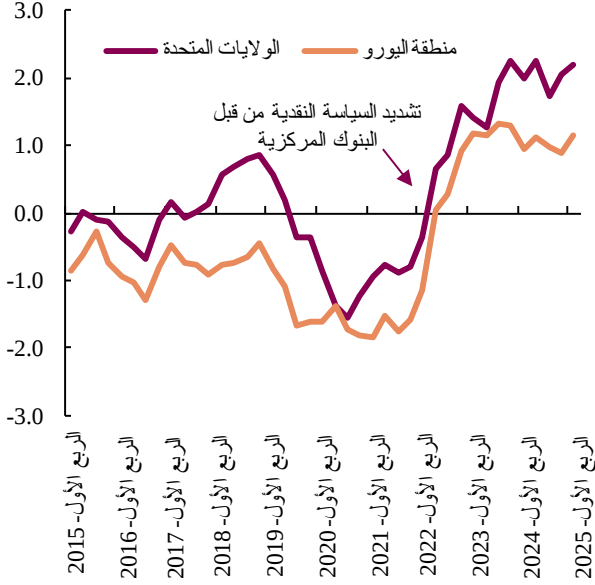
(%، على أساس سنوي، النمو الفعلي لعام 2024 والمتوقع لعام 2025)



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، قسم الاقتصاد في QNB

يُعد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أداة قيمة لمناقشة الآفاق الاقتصادية العالمية. فهذا التقرير هو المنشور الرئيسي الذي يصدره صندوق النقد الدولي مرتين في السنة، وهو معيار أساسي للقطاع والأسواق. ويقدم التقرير تحليلاً موحداً للأوضاع الاقتصادية العالمية والاتجاهات والمخاطر ذات الصلة. ويتيح

العائدات الحقيقية للسندات الحكومية لأجل 10 سنوات
(% سنوياً، معدلة وفقاً لتضخم أسعار المستهلكين)



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، قسم الاقتصاد في QNB

بشكل عام، تدهورت التوقعات العالمية بشكل حاد منذ بداية العام، على خلفية تراجع آفاق التجارة الدولية، وتوقع ضعف الأداء على نطاق واسع في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية، بالإضافة إلى الأوضاع المالية المشددة التي تؤثر سلباً على الاستهلاك والاستثمار.

الصحراء، بينما ستشهد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فقط تحسناً مقارنة بالعام الماضي. وبالتالي، ساهم تدهور توقعات النمو واسعة النطاق في كل من مجموعتي الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية في تباطؤ التوقعات العالمية.

ثالثاً، ظلت الأوضاع المالية مشددة أكثر مما كان متوقعاً في السابق، مما زاد من تكاليف الديون على الشركات والمستهلكين. بدأت عائدات السندات السيادية في الاقتصادات المتقدمة في الارتفاع مع دورات تشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية الرئيسية في عام 2022. وعلى الرغم من بدء تخفيضات أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، ظلت العائدات طويلة الأجل مرتفعة، على خلفية زيادة إصدارات السندات الحكومية، وتجدد المخاوف بشأن التضخم، والاضطرابات الناجمة عن السياسات في أسواق الخزنة الأمريكية. ونتيجة لذلك، لا تزال عائدات السندات الحكومية طويلة الأجل المعدلة وفقاً للتضخم، والتي تحدد التكاليف الحقيقية للديون، قريبة من أعلى مستوياتها منذ أكثر من عقد في جميع أنحاء الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. وبالإضافة إلى تشديد الأوضاع المالية، زاد اتساع هامش العائد بين سندات الشركات ذات العائد المرتفع والديون الحكومية طويلة الأجل. ويؤدي ارتفاع العائدات الحقيقية طويلة الأجل واتساع فروق العائد على سندات الشركات إلى عوائق إضافية أمام النمو الاقتصادي، حيث تؤثر تكاليف الاقتراض سلباً على الاستثمار والاستهلاك.

فريق QNB الاقتصادي

عائشة خالد آل ثاني
مسؤول أول – قسم الاقتصاد
+974-4453-4647

بيرنابي لوبيز مارتين
مدير أول – قسم الاقتصاد
+974-4453-4643

لوبيز بينتو
نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد
+974-4453-4642
*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بآطراف ثالثة فقط لأغراض إرشادية، ولا يضمن QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.